إدارة اسواق ومؤسسات مالية

خالد محمد ماضى

معايير متطلبات الحد الادنى لراس المال

تلعب حقوق الملكية (راس مال البنك الاساسى) دوراً بالغاً فى حياة البنوك ، وهي بمثابة الدرع الواقي الذي يمتص الخسائر التى قد يتعرض لها البنك وتؤدي الى افلاس البنك ، على الرغم من انها تاتي فى المرتبة الثالثة من حيث الاهمية النسبية لمصادر التمويل (الودائع ، و القروض).

وان البنك لايستطيع ان يستوعب خسائر تزيد عن قيمة راس المال ، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من اموال المودعين ، والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك.

لذلك فالوظيفة المالية لراس مال البنك هي حماية البنك ضد مخاطر الافلاس، اي كلما زاد راس مال البنك يعني انخفاض احتمال التعرض لمخاطر الافلاس والتي قد تنتج من الاتي:-

- ✓ قرارات خاطئة لادارة البنك مثل القروض الرديئة ، أو تطبيق نظم تشغيل داخلية غير مناسبة ، أو عدم كفاءة العنصر البشري " مخاطر التشغيل".
- ✓ عوامل السوق الخارجية ، التغيرات غير المتوقعة فى معدلات الفائدة او اسعار الصرف " مخاطر السوق ".
- ✓ الخسائر الناتجة عن تنتج من تعثر العميل على السداد " مخاطر الإئتمان"

أولاً : معيار نسبة الرفع المالي او نسبة حقوق الملكية الى اجمالى الاصول

مثال

هناك بنكين مصر ، القاهرة و الميزانية العمومية لكل منهما كما يلى :-

الميزانية العمومية لبنك مصر
فى ٢٠١٠ / ١٢/٣١

الاصول		(بالالف الجنيهات)	الخصوم و حقوق الملكية
٢٠٠	نقدية	١٣٥٠	ودائع
٣٠٠	ارصدة لدي البنك المركزي	١٥٠	راس مال
٨٠٠	أوراق مالية		
٢٠٠	قروض		
١٥٠٠		١٥٠٠	

الميزانية العمومية لبنك القاهرة
فى ١٢/٣١ / ٢٠١٠

الاصول		(بالالف الجنيهات)	الخصوم و حقوق الملكية
٢٠٠	نقدية	١٤٦٠	ودائع
٣٠٠	ارصدة لدي البنك المركزي	٤٠	راس مال
٨٠٠	أوراق مالية		
٢٠٠	قروض		
١٥٠٠		١٥٠٠	

س(١) وضح نسبة راس المال الى اجمالى الاصول للبنكين ، وكيف ستؤثر تلك النسب على البنكين فى حالة تعرضهما لقروض رديئة قدرها ٥٠٠٠٠ جنية؟

- **بنـــك مصر**

نسبة راس المال الى اجمالى الاصول = راس مال البنك / اجمالى الاصول = ١٥٠ / ١٥٠٠ = ١٠%

- **بنـــك القاهرة**

نسبة راس المال الى اجمالى الاصول = راس مال البنك / اجمالى الاصول = ٤٠ / ١٥٠٠ = ٢,٦٦%

بناء على نسب راس المال الى اجمالى الاصول يتضح ان ارتفاع النسبة لدي بنك مصر يعني ان البنك قادر على امتصاص الخسائر التى يمكن ان يتعرض لها بشكل اكثر من بنك القاهرة التى يعاني من انخفاض معدل الامان لديه ، وذلك يتضح من الميزانية العمومية للبنكين بعد التعديل

الميزانية العمومية لبنك مصر
فى ٢٠١٠ / ١٢/٣١

الاصول		(بالالف الجنيهات)	الخصوم و حقوق الملكية
٢٠٠	نقدية	١٣٥٠	ودائع
٣٠٠	ارصدة لدي البنك المركزي	١٠٠	راس مال
٨٠٠	أوراق مالية		
٦٥٠	قروض		
١٤٥٠		١٤٥٠	

الميزانية العمومية لبنك القاهرة
فى ٢٠١٠ / ١٢/٣١

الاصول		(بالالف الجنيهات)	الخصوم و حقوق الملكية
٢٠٠	نقدية	١٤٦٠	ودائع
٣٠٠	ارصدة لدي البنك المركزي	١٠-	راس مال
٨٠٠	أوراق مالية		
٦٥٠	قروض		
١٤٥٠		١٤٥٠	

كما يتضح من الميزانيات بعد التعديل أن حقوق الملكية (راس مال البنك) داخل البنك مصر ما زالت موجبة ، مما يعني أن راس مال البنك استطاع ان يمتص الخسائر الناتجة عن القروض الرديئة ، أما بنك القاهرة فقد أصبحت قيمة حقوق الملكية قيمة سالبة ، مما يعني أن راس مال البنك لم يكن بالقدر الكافي لامتصاص الخسائر الناتجة عن القروض الرديئة .

نقطة نقاش

يتضح مما سبق ان هناك علاقة عكسية بين نسبة راس مال البنك الى اجمالى الاصول و بين مخاطر الافلاس. فلماذا لا يرفع البنك راس ماله !!!!!

لا يفضل الملاك (حملة الاسهم) زيادة نسبة راس مال لاجمالي الاصول ، لان ذلك يعني بالنسبة لهم انخفاض العائد على حقوق الملكية

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة لحملة الاسهم العادية}}{\text{إجمالى الاصول}} \times \frac{\text{اجمالى الاصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة لحملة الاسهم العادية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

- **بنـــك مصر**

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \%١ \times \frac{١٥٠٠}{١٥٠}$$

$$= \%١٠$$

- **بنـــك القاهرة**

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \%١ \times \frac{١٥٠٠}{٤٠}$$

$$= \%٣٧,٥$$

لذلك يقع البنك بين هدفين يبدو للبعض انهما متعارضين ، اولهما : تحقيق اقصي ربحية من خلال انخفاض راس مال البنك ، ثانيهما : تحقيق اكبر قدرمن الامان للمودعين على اساس راس المال صغير .

ثانياً : معيار بازل لمتطلبات الحد الادني لكفاية راس المال .

أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية معيار دوليا لمتطلبات الحد الادني لكفاية راس المال تلتزم به جميع البنوك فى مختلف دول العالم

$$\text{معيار بازل} = \frac{\text{راس مال البنك}}{\text{إجمالى الاصول و الانشطة خارج الميزانية مرجحة باوزان مخاطر الائتمان}} \geq ٨\%$$

- ونصت الاتفاقية على تقسيم راس مال البنك الى جزئين

راس المال الاساسي	راس المال الاضافي او المساند
– راس المال المصدر و المدفوع – الاحتياطيات – الارباح المحتجزة + جزء من الاسهم الممتازة لا يتعدي ٢٥% من قيمة راس المال الاساسي – **ويجب ألا يقل رأس المال الاساسى عن ٤% من إجمالى الاصول و الانشطة خارج الميزانية مرجحة باوزان مخاطر الائتمان**	– مخصص ديون رديئة بحد أقصي ١,٢٥% من قيمة الاصول و الانشطة خارج الميزانية مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان – قروض تدعيمية او مساندة يتقدم بها المساهمين لتدعيم المركز المالي للبنك بحد أقصي ٥٠% من قيمة راس المال الاساسي – الاوراق المالية القابلة التحويل الى أسهم عادية – باقي الاسهم الممتازة التى لم تدرج ضمن راس المال الاساسى – **ويجب ألا يتعدى رأس المال المساند ١٠٠% من رأس المال الأساسى**

- كما نصت الاتفاقية على تصنيف الاصول داخل الميزانية طبقا للاوزان الترجيحية لمخاطر الائتمان كما يظهر بالجدول التالى :-

وزن مقداره صفر%	وزن مقداره ٢٠%	وزن مقداره ٥٠%	وزن مقداره ١٠٠%
- *النقدية.* - *أرصدة لدى البنك المركزى.* - *أذون خزانة.* - *سندات خزانة.*	- نقدية تحت التحصيل. - ودائع لدى البنوك. - سندات مضمونة برهون عقارية بالكامل تصدرها هيئات تابعة للحكومة المركزية. - سندات الالتزام العام التى تصدرها الحكومات المحلية. - عقود إعادة شراء أذون الخزانة.	- رهون عقارية سكنية. - سندات الإيراد التى تصدرها الحكومات المحلية.	- قروض القطاع الخاص. - سندات منظمات الأعمال. - رهون عقارية تجارية. - أوراق تجارية. - أصول ثابتة. - أصول أخرى.

✓ أذون خزانة : أداة اقتراض قصيرة الاجل تصدرها الحكومة وتقوم الدولة بضمانها.

✓ سندات الخزانة : أداة اقتراض طويلة الاجل تصدرها الحكومة وتقوم الدولة بضمانها.

✓ سندات الالتزام العام : هي سندات تصدرها الحكومة المحلية لتمويل انشطتها من بناء مدارس و طرق ومستشفيات ، وهي سندات تضمنها حصيلة الضرائب العامة التى تفرضها هذه الحكومة.

✓ عقود إعادة شراء اذون الخزانة : هي عقود بموجبها يقوم المقترض بالحصول على قرض معين عن طريق بيع أذون الخزانة مع الاتفاق على إعادة شراء بقيمة أكبر (قرض بضمان اذون الخزانة).

✓ رهون عقارية سكنية : قرض يمنحة البنك لشراء عقار بغرض السكن بضمان العقار مع احتفاظ البنك بمستندات الملكية .

✓ سندات الايراد : سندات تصدرها الحكومة المحلية لتمويل مشروع معين و الضمان لهذه السندات هو الايراد الناتج عن تشغيل هذه المشروعات.

الانشطة خارج الميزانية

هي أنشطة عرضية أي أصول و التزامات عرضية لا تظهر حاليا داخل الميزانية ولكن يحتمل ظهرها داخل الميزانية فى المستقبل .

خطابات الائتمان المالية	خطابات الائتمان التجارية	التعهدات الائتمانية
خطابات تتعهد فيه البنوك بضمان دفع الفوائد و اصل الدين فى تاريخ الاستحقاق لحملة هذه الاوراق المالية فى حالة اخفاق الجهة المصدرة .	موجبها تتعهد البنوك بضمان دفع ثمن البضاعة للمصدرين او البائعين المحللين فى تاريخ محدد سواء قام المستوردين او المشترون بالوفاء بالتزاماتهم المالية ام لا .	هي اتفاقيات بين البنوك و العملاء بموجبها تلتزم البنوك بمنح ائتمان لهؤلاء العملاء بمبالغ محددة و باسعار فائدة متفق عليها و خلال فترة زمنية معينة نظير اتعاب كنسبة من قيمة القرض.

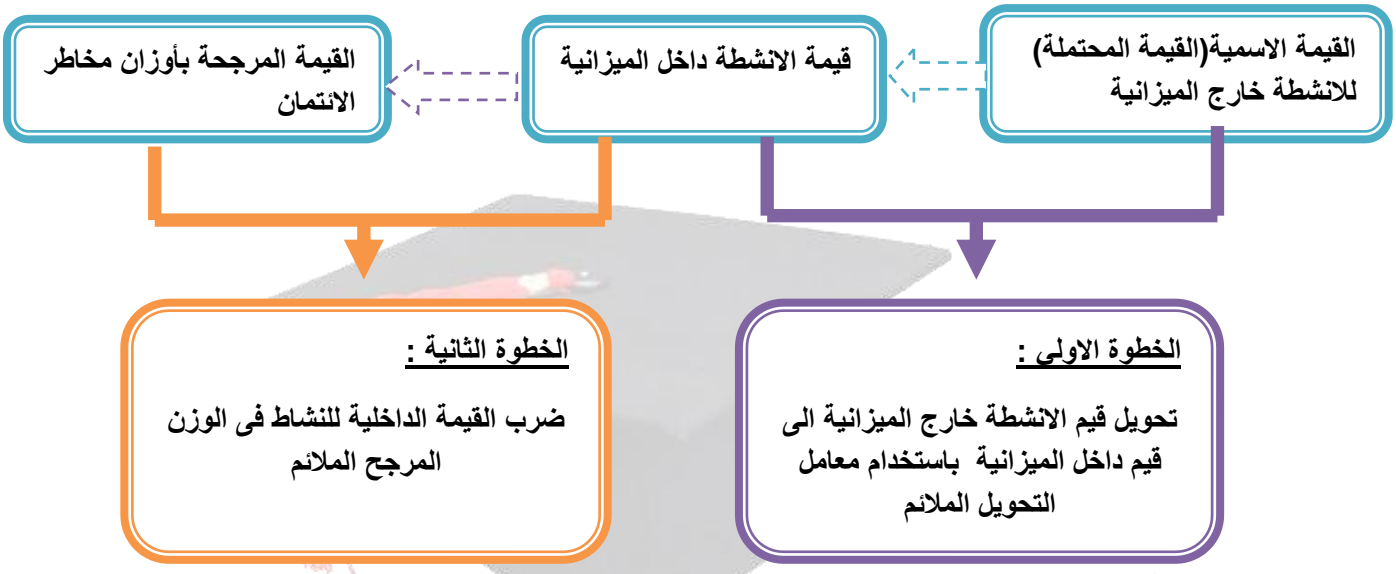

معامل التحويل للانشطة خارج الميزانية

النشاط خارج الميزانية	معامل التحويل
خطابات ائتمان مالية لمساندة إصدار اوراق تجارية	١٠٠%
خطابات ائتمان تجارية	٢٠%
مستندات القبول المصرفي	٢٠%
تعهدات ائتمانية لاكثر من عام	٥٠%
تعهدات ائتمانية عام فأقل	صفر %
خطابات ائتمان مالية لمساندة إصدار سندات الايراد	٥٠%
خطابات ائتمان مالية لمساندة إصدار سندات الالتزام العام	٥٠%

يتوقف الوزن الترجيحي لمخاطر ائتمان الانشطة خراج الميزانية على الطرف الاخر للتعاقد كما يلى :-

- **اذا كان الطرف الاخر للتعاقد حكومة مركزية** **صفر %.**
- **اذا كان الطرف الاخر للتعاقد قطاع خاص** **١٠٠ %.**
- **اذا كان الطرف الاخر للتعاقد حكومة مركزية**
  - **سندات الالتزام العام** **%٢٠**
  - **سندات الايراد** **%٥٠**

مثال ٢

اذا توافرت لديك البيانات التالية لأحد البنوك :-

الميزانية العمومية فى ٢٠١٢/١٢/٣١

الاصول	(بالالف الجنيهات)	الخصوم و حقوق الملكية	
٢٠,٠٠٠	نقدية	٧٩٥,٠٠٠	ودائع
٢٥,٠٠٠	ارصدة لدي البنك المركزي	٥٥,٠٠٠	قرض مساند
٣٠٠,٠٠٠	ودائع لدي البنوك	٥,٠٠٠	اسهم ممتازة
١٢٠,٠٠٠	رهون عقارية سكنية	١٠,٠٠٠	حقوق الملكية العادية
٤٠٠,٠٠٠	قروض تجارية		
٨٦٥,٠٠٠		٨٦٥,٠٠٠	

أنشطة خارج الميزانية

- خطاب ائتمان مالى بقيمة اسمية قدرها ١٥مليون جنية لمساندة إصدار أوراق تجارية لإحدي منظمات الأعمال
- تعهدات ائتمانية لمدة سنتين لاحدي منظمات الاعمال قيمته الاسمية ٢ مليون جنية.

المطلوب :-

هل تعتقد أن هذا البنك لديه راس المال الكافي لمواجهة متطلبات معيار بازل ؟ اذا كانت الاجابة بلا ماهي التعديلات التى يجب إجراؤها على كل من راس المال الاساسي و الاضافي لمواجهة هذه المتطلبات ؟

الإجابة :-

اولاً : قيمة الأصول مرجحة بأوزان مخاطر الإئتمان:

الاصل	القيمة الدفترية بالاف	الوزن الترجيحى	القيمة المرجحة
نقدية	٢٠,٠٠٠	صفر %	صفر
ارصدة لدي البنك المركزي	٢٥,٠٠٠	صفر %	صفر
ودائع لدي البنوك	٣٠٠,٠٠٠	%٢٠	٦٠,٠٠٠
رهون عقارية سكنية	١٢٠,٠٠٠	%٥٠	٦٠,٠٠٠
قروض تجارية	٤٠٠,٠٠٠	%١٠٠	٤٠٠,٠٠٠

إجمالى قيمة الأصول المرجحة باوزان مخاطر الائتمان = ٥٢٠,٠٠٠

ثانياً : قيمة أنشطة الضمان خارج الميزانية مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان:

النشاط خارج الميزانية	القيمة الاسمية بالاف	معامل التحويل	القيمة الداخلية	الوزن الترجيحى	القيمة المرجحة
خطاب ائتمان مالى لإحدي منظمات الأعمال	١٥٠٠٠	%١٠٠	١٥٠٠٠	%١٠٠	١٥٠٠٠
تعهدات ائتمانية لاحدي منظمات الاعمال لمدة سنتين	٢٠٠٠	%٥٠	١٠٠٠	%١٠٠	١٠٠٠
اجمالى القيمة المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان					١٦٠٠٠

إجمالى الاصول و الانشطة خرج الميزانية مرجحة باوزان مخاطر الائتمان = ٥٢٠ +١٦ = ٥٣٦ مليون جنية

$$\text{معيار بازل} = \frac{\text{راس مال البنك}}{\text{إجمالى الاصول و الانشطة خرج الميزانية مرجحة باوزان مخاطر الائتمان}} \geq \%٨$$

$$\text{معيار بازل} = \frac{\text{راس مال البنك}}{\text{٥٣٦}} \leq \%٨$$

راس مال البنك (راس المال الاساسي ، راس المال الاضافي) = ٥٣٦ × ٨% = ٤٢,٨٨٠

هذا يعنى ان انه ليس هناك قصور فى راس مال البنك طبقاً لمعيار بازل ، حيث ان راس مال البنك الاساسى و الاضافى وفقا للميزانية العمومية مقدارة ٧٠ مليون.

اما بالنسبة لراس مال البنك الاساسي وفقا لمعيار بازل

- ✓ راس مال البنك الاساسي = ٤% × إجمالى الاصول و الانشطة خرج الميزانية مرجحة باوزان مخاطر الائتمان

=٥٣٦ × ٤% = ٢١,٤٤ مليون جنية

راس مال البنك الاساسي وفقاً للميزانية العمومية = حقوق الملكية العادية + ٢٥% من راس المال الاساسي = ١٠ + ٥ = ١٥,٠٠ مليون جنيه

لذلك يجب زيادة راس مال البنك بمقدار الفرق = ٢١,٤٤ - ١٥ = ٦,٤٤ مليون جنيه

- ✓ راس المال الاضافى ≥ راس المال الاساسي طبقاً لمعيار بازل

	راس المال وفقاً لمعيار بازل	راس المال الفعلي	الفـــرق
راس المال	٤٢,٨٨٠	٧٠,٠٠٠	٢٧,١٢٠
راس المال الاساسي	٢١,٤٤٠	١٥,٠٠٠	٦,٤٤٠
راس المال الاضافـي	٢١,٤٤٠	٥٥,٠٠٠	٣٣,٥٦٠
	الفـــــــــــرق		٢٧,١٢٠